

چکیده‌های مقالات

۱. چکیده عربی
۲. چکیده انگلیسی

عقوبة التعزير بالمال و الغرائم الحكومية؛ حلول مقترحه للقروض المتعثرة فى المصرفية الإسلامية

* سيدعباس موسويان

** فرشته ملاكرىمى

الخلاصة

الأسلوب المتبع حاليا للحد من القروض المتعثرة فى النظام المصرفى، هو دفع مبلغ مشخص كاداة لالتزام بتأجيل السداد. هذا الأسلوب لايعتبر اسلوبا صحيحا ومناسبا فى حل مشكلة المطالبات غير المتداولة بسبب تشويه ماهية الالتزام وبعض المشاكل كعدم المشروعية الوافية، التشبه بالربا وعدم الاهتمام باعسار الزبائن والمواجهة بالمؤجلين بشكل متساوية. والسؤال الرئيس للمقالة هو هل يمكن الوصول إلى استراتيجية لها فاعلية مناسبة بالإضافة إلى المشروعية المطلوبة، فى مجال حل مشكل القروض المتعثرة؟
المقالة هذه تهدف إلى استخدام الطريقة التحليلية – الوصفية واستخدام مصادر الفقه الإمامى لدراسة الفرضية التالية: استراتيجية عقوبة التعزير بالمال للزبائن المتعثرين يمكن أن يكون أفضل استراتيجية. وبعبارة أخرى بعض الأشخاص الذين لايرغبون فى دفع ديونهم فى موعدها، رغم قدرتهم المالية، عليهم دفع مبلغ كتعزير بالمال بسبب هذا التأخير. وفى هذه الطريقة النظام القضائى كنظام يقوم بعقوبة الخاطئين، يفوض أخذ الغرامات إلى النظام المصرفى. والاستراتيجية الثانية استخدام الغرامات الحكومية. وفى هذه الطريقة، الحكومة وفقا لنظرية ولاية الفقيه المطلقة تستطيع سن بعض القوانين ليجعل الذين يأخذون التسهيلات، يدفعون ديونهم فى موعدها رعاية لمصالح المجتمع والانتظام المالى فى البلاد وفى حالة عدم الالتزام بهذه المسؤولية القانونية، الحكومة تجبرهم على دفع مبلغ كالغرامات المالية. والحكومة تستطيع تخصيص جزء من التعزير بالمال و الغرامات لتدارك أضرار المصارف.

الكلمات الأساسية: القروض المتعثرة، غريمة الالتزام، التعزير بالمال، ولاية الحكومة الإسلامية.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): G21, G28, K12, K35.

*. أستاذ مشارك فى المعهد العالى للثقافة و الفكر الإسلامى. Email: samosavian@yahoo.com.

** باحث فى مركز الابحاث المالىة والمصرفية التابع للمصرف المركزى الايرانى.

Email: f.mollakarimi@gmail.com.

تقييم امكانية «خلق النقود في المصارف» في النظام المصرفي الاسلامي

حسن سبحاني*
حسين دروديان**

الخلاصة

قابلية خلق النقود في المصارف التجارية، تطرح هذا السؤال وهو هل يمكن الدفاع عن هذه الظاهرة من رؤية الاقتصاد الإسلامي وأهدافها؟ مناهضو خلق العملة المصرفية، يعتقدون بأنه ناقض للمبادئ الأخلاقية وغير عادلة والناقضة لقدرة الحكومة في حق السيادة في نشر العملة ومحرضة للأنشطة التي ليست لها أولوية اجتماعية والمناصرون لهذه الظاهرة يؤكدون على ميزات الإيجابية مثل توفير الائتمان لتنمية الإنتاج.

يعتقد جميع العلماء المسيحيون بأن خلق النقود مرفوضة من الرؤية الدينية. وفي أدب الاقتصاد الإسلامي أيضا الإتجاه السائد بين الدارسين هو رد قدرة خلق النقود بواسطة النظام المصرفي من الرؤية الدينية. والدراسة هذه تؤكد على معيارين رئيسيين أي العدالة والإنتاجية، تعتقد بأن خلق النقود المرن بواسطة النظام المصرفي، إمكانية كاملة لتنمية الإنتاج وتحقيق العمارة ولكن مستواه العملي حسب الأسباب المؤثرة على مقصد تخصيص الاعتبارات المصرفية. اما من رؤية معيار العدالة، خلق النقود مرفوضة بسبب الاعتماد على امتيازات تمييزية بالإضافة إلى آثارها السلبية في معنى التساوي في الفرص والتوازن في النتائج. ولهذا التناسق بين خلق النقود وأهداف الدين الاقتصادية بحاجة إلى وجود استراتيجيات للتطبيق بين مقصد الاعتبارات المصرفية مع الأولويات الاجتماعية وتخفيض آثار التوزيع السلبية إلى جانب إعادة تعريف نصيب الحكومة (المجتمع) من نصيب المصرف في أرباح المصرف في خلق العملة وأخذ الضرائب منها.

الكلمات الأساسية: خلق النقود، المصرف، العدالة، الحكم على أساس القيم، الحكومة.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): E51, Z12.

تصميم نموذج للمصرفية المقاومة

دراسة حالة لمصرف مسؤول عن تمويل الحاجيات الأساسية

سجاد سيفلو*

الخلاصة

هناك دور محوري للبنوك في كافة أنواع الاقتصاد، وهي المجرى الرئيس لنقل النقود و التمويل. وفي بلدنا تتضاعف هذه الأهمية بسبب الاتكاء الأكثر في التمويل على البنوك. هذا الدور الهام للبنوك في الاقتصاد، قد أشير إليه في سياسات الاقتصاد المقاوم أيضا والبند التاسع لها يختص بهذه القضية. ليتمكن الاقتصاد المقاوم أن يظهر في المجال العملي، المصرفية المقاومة هي من أولوياتها الهامة. السؤال الرئيس لهذه الدراسة هو ما مفهوم المصرفية المقاومة كمصرفية الاقتصاد المقاوم وما هو أفضل نموذج لتطبيقها وتحقيقها؟ وحاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس لهذه الدراسة التي تتم عبر طريقة مكتبية ووصفية.

ولهذا جاء معرفة مفاهيم المصرفية الإسلامية في إطار مفهومي "المصرف المقاوم" و"المصرف الذي يحاول للوصول الى النموذج المقاوم" وبناء على نموذج التفكير في المصرفية الإسلامية، تم تصميم نموذج تفكيكي مع ثلاثة أنواع من البنوك الأساسية والتنموية والتجارية. بالإضافة إلى ما مضى، تم شرح مصرف الحاجات الأساسية، كأحدث مصرف في ثلاثة محاور وهي الموارد والاستهلاك والأعمال وتمت مناقشة النقاط التنفيذية حولها. ونتائج هذه الدراسة إضافة إلى معرفة مفاهيم المصرفية المقاومة، هي نموذج عملي للمصرفية المقاومة التي تبنت على نموذج التفكير كما قامت المقالة بشرح إحدى أنواعها كدراسة حالة خاصة. الكلمات الأساسية: الاقتصاد المقاوم، المصرفية المقاومة، نموذج التفكير، مصرف مسؤول عن تمويل الحاجيات الأساسية.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): B59, D02, G21.

*. الدكتوراه في ادارة عقود النفط والغاز الدولية بجامعة الامام الصادق (ع).

دور الموارد التمليكية في التمويل و استعادة القروض المتعثرة في النظام المصرفي

محمدنقى نظربور*

اكبر كشاورزيان**

الخلاصة

إحدى تحديات المصرفية الإسلامية في إيران، هي عدم الاهتمام بماهية الموارد التي تستقطبها المصارف خاصة عدم معرفة ماهية الموارد أو التسهيلات من قبل الزبائن. وهذا الأمر بدوره أدى إلى مشكلة كبرى وهي أن الزبائن والمؤسسات تبحث عن الحصول على الموارد المصرفية الرخيصة. وانخفاض الاستخدام الصحيح لهذه العقود بسبب عدم تعرف النظام المصرفي على الموارد التمليكية، حساسية موظفي المصارف والزبائن تجاه ماهية العقود ورعاية القوانين الشرعية.

تهدف هذه المقالة إلى دراسة تحليلية - وصفية ودراسة الموارد التمليكية وبالتالي دراسة الفرضية التالية وهي : يمكن استخدام العقود التي تخلق الموارد التمليكية لسداد المطالبات غير المتداولة في المصارف وتخفيض الصفقات غير واقعية. وتظهر الدراسة أن عقود المبادلة هي أفضل طريقة لخلق الموارد التمليكية. وأظهرت الدراسة بأن عقود شراء الدين والإجارة المنتهية بالتمليك والسلف والمشاركة التناقضية والمشاركة الحقوقية والقرض الحسن والمرابحة والجعالة والاستصناع على التوالي أفضل العقود لخلق الموارد التمليكية. نظرا إلى أن التسهيلات التمليكية في إطار العقود المذكورة وتملك الزبائن على الموارد المصرفية المأخوذة، تنخفض التحديات الشرعية لهذه القروض كما تنخفض الصفقات الظاهرية في النظام المصرفي.

الكلمات الأساسية: الموارد التمليكية، تمويل و تخصيص الموارد، المشاركة التناقضية، المطالبات المتعثرة.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): G21, G24, Z12.

تقييم دور مؤسسة الامام خمينى رحمته الله للإغاثة فى تنمية فرص العمل المستدامة فى القرى

يوسف قنبرى* راضيه نورى** حسين غفورزاده***

الخلاصة

توزيع فرص العمل بشكل عادل فى مناطق البلاد المختلفة، من المتطلبات الرئيسة لتنمية البلاد المستدامة. والهدف الرئيس لهذه الدراسة هى تقييم دور مؤسسة الإمام الخمينى للإغاثة فى تنمية فرص العمل المستدامة فى قرى قضاء خمين ودراسة هذه الفرضية: مؤسسة الإمام الخمينى للإغاثة لها دور إيجابى فى تنمية فرص العمل المستدامة فى القرى.

هدف هذه الدراسة تطبيقى وأسلوبها وصفى - تحليلى والمجتمع الإحصائى (Statistical Society) يشمل ٢٣١٠ شخصا من القرى التى تدعمهم مؤسسة الإمام الخمينى للإغاثة، الذين استفادوا من مشاريع خلق فرص العمل التابعة لهذه المؤسسة. والأسئلة موجه لـ ١٨٠ شخصا باستخدام طريقة أخذ العينة الطبقي كنموذج ونتائج الدراسة تظهر بأن كل واحد من مؤشرات فرص العمل المستدامة تشمل الأمان الوظيفى ٠/٨٨ والاقتصاد والدخل ٠/٨١ تثبيت السكان ٠/٤٧ القدرة المهنية ٠/٥ جودة فرص العمل ٠/٧٨ الرضى من القرض ٠/٥ تنمية المهن الجديدة ٠/٦٣ وتنويع الأنشطة ٠/٩٤ وفى مستوى له معنى أقل من ٠/٥ وهذا يظهر بأن دور مؤسسة الإمام الخمينى فى تنمية هذه الأبعاد كان إيجابيا وبالتالي تنمية فرص العمل فى المنطقة.

الكلمات الأساسية: توفير المهن، تنمية فرص العمل، التمكين، مؤسسة الامام خمينى رحمته الله للإغاثة، مقاطعه خمين. تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): J2، M2، O2، R2.

*. عضو لجنة التدريس فى قسم الجغرافيا و التخطيط الريفى بجامعة اصفهان.

Email: y.ghanbari@geo.ui.ac.ir.

Email: geo92.ui.ac.ir@gmail.com.

**. ماجستير فى الجغرافيا والتخطيط الريفى.

***. طالب الدكتوراه فى فلسفه الاقتصاد الاسلامى بجامعة علامه طباطبايى رحمته الله.

Email: hghafoorzadeh@yahoo.com.

نمذجة عقد اجارة الاعيان فى الاقتصاد الاسلامى باستخدام نظريه العقود

سيدهادى عربى* مرتضى درخشان** مصطفى شيخانى***

الخلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية الدراسة الفاحصة فى العقود الإسلامية وضرورتها والنظرة التعاقدية إلى الاقتصاد الإسلامى، ويركز على عقد اجارة العين من مجموعة العقود الإسلامية بشكل دقيق. وفى هذا المجال تقوم بدراسة عدم تماثل المعلومات كأهم تحدى فى عقد الإجارة، عبر استخدام نظرية العقود وعلم اقتصاد الدوافع. ولهذا باستخدام الطريقة المكتبية تقوم بدراسة عدم تقارن المعلومات فى عقود الإجارة بالناية الى ملاحظات الاقتصاد الإسلامى وباستخدام الاستراتيجيات الموجودة فى علم نظرية العقود لحل هذه القضية لخلق نموذج نظرى. وأخيرا تقدم هذه الدراسة نمودجا نظريا يتمكن تصميم عقود أفضل متعلق بإجارة العين (استئجار السكن بشكل خاص) حيث يحل قضية الاختيار السىء. ولاختيار النموذج العملى، تقوم بتبديل العناصر الفرضية وحل النموذج بواسطة برنامج LINGO وصولا إلى عقد أفضل، حيث يطابق مع مميزات نظرية النموذج. الكلمات الأساسية: الاقتصاد الإسلامى، الايجار، ايجار الاعيان (ايجار السكن)، المعلومات غير المتماثلة، نظريه العقود.

تصنيف مجلة الأدبيات الاقتصادية (JEL): D86، D82، P4.

١٨٢

فصلنامه علمى پژوهشى اقتصاد اسلامى

Email: hadiarabi@gmail.com.

*. استاذ مشارك فى الاقتصاد الإسلامى بجامعة قم.

** طالب الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية بجامعة اصفهان.

Email: morteza.derakshan@yahoo.com.

Email: shaikhani@isu.ac.ir.

*** طالب الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية بجامعة الامام الصادق ع.